



المملكة المغربية

كلمة السيد صلاح الدين مزوار  
وزير الشؤون الخارجية والتعاون

أمام

الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة  
لمنظمة الأمم المتحدة

نيويورك، 23 شتنبر 2016

السيد رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة  
السيد الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة  
أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والمعالي والسعادة  
حضرات السيدات والسادة

يطيب لي في مستهل كلمتي، أن أتقدم إليكم، السيد الرئيس، وبلدكم  
الصديق، بخالص التهاني بمناسبة انتخابكم لرئاسة الدورة الواحدة والسبعين  
للجمعية العامة للأمم المتحدة، متمنيا لكم التوفيق في إدارة أعمال هذه  
الدورة، وتحقيق نتائج ملموسة بشأن مختلف المسائل والقضايا المدرجة في  
جدول أعمالها. كما أود بهذه المناسبة أن أعرب لسلفكم سعادة السيد  
Mogens Lykkesoft عن خالص الشكر على رئاسته الموفقة لأعمال الدورة  
المنتهية.

كما أعتنم هذه المناسبة لأتقدم، باسم بلادي، بالشكر للسيد بان كي  
مون أمين عام الأمم المتحدة، على الجهود الدؤوبة التي بذلها لتحقيق أهداف  
ومقاصد الأمم المتحدة.

السيد الرئيس،

يتزامن انعقاد دورة الجمعية العامة لهذه السنة مع الذكرى الستينية  
لانضمام المملكة المغربية إلى منظمة الأمم المتحدة. ستون سنة من العمل  
الدؤوب مع المنظمة الأممية ومن الالتزام الفعلي بمقاصدها ومبادئها لتدعيم  
السلم والأمن الدوليين، وتثبيت خيار التنمية لصالح كل شعوب ودول المعمور  
لاسيما النامية منها.

وقد كان الانضمام إلى المنظمة الأممية، كأحد أول القرارات السيادية  
للمغرب فور استعادته لاستقلاله، تعبيراً، من جهة، عن إيمان المملكة بجدوي  
العمل متعدد الأطراف كأنجع السبل لتدبير الأزمات المستعصية ومواجهة

التحديات الدولية المتزايدة، وتكريسا، من جهة أخرى، لالتزام المغرب بقيم التضامن الفاعل والتعاون المثمر، ولتشبته بمبادئ الحرية والسلام.

وعليه، فإن المملكة المغربية تؤمن إيمانا راسخا بمكانة ودور الأمم المتحدة، باعتبارها إطارا مرجعيا للقيم الكونية، ومبادئ الشرعية الدولية، حيث لم يتوان المغرب منذ انضمامه إلى هذه المنظمة عن العمل جاهدا على الإسهام في بلوغ أهدافها. وقد حرص المغرب في هذا الإطار على تبني مقاربة مندمجة ودينامية تشاركية من خلال ملاءمة أولوياته الوطنية مع أولويات أجندة الأمم المتحدة.

ويظل تحقيق السلام في صلب المهام التاريخية للأمم المتحدة، بناء على مبدأ الحل السلمي للنزاعات الدولية والإقليمية، واحترام سيادة الدول ووحدتها الوطنية، واستقلالها السياسي، ووحدتها الترابية، طبقا لمقتضيات ميثاق الأمم المتحدة.

وباعتبارها شريكا ملتزما ومسؤولا في عمليات حفظ السلام الأممية منذ انطلاقتها في بداية الستينات من القرن الماضي، تحرص المملكة المغربية على المساهمة في هذا المجال بشكل مكثف ودائم، كعربون على الإيمان الراسخ بأهمية الأمن الجماعي، وبالدور المحوري الذي تلعبه الأمم المتحدة في هذا المجال. والمغرب، الذي شارك في عمليات حفظ السلام في أفريقيا وأمريكا وآسيا بنحو مائة ألف جندي، يساهم اليوم في عمليتين لحفظ السلام في إفريقيا، بأكثر من 1600 من القبعات الزرق.

وارتباطا بذلك، يتعين على المنتظم الدولي العمل بشكل دؤوب على استتباب الأمن والسلام في العالم، وفي إفريقيا بشكل خاص، أخذا في الاعتبار التلازم الحاصل بين التقدم الاقتصادي والاجتماعي والاستقرار السياسي. إذ لا تنمية في غياب الأمن والسلام، ولا استقرار في غياب تنمية شاملة ومستدامة. ولن تتوانى المملكة المغربية تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس في تعزيز مبادرات الأمم المتحدة لاحتواء النزاعات الجهوية

في القارة الأفريقية، من خلال مساهمتها في جهود السلام الأممية، بما فيها جهود بناء السلام، بشكل يحول دون العودة إلى حالة النزاع في إطار الاحترام التام لسيادة الدول ووحدتها الترابية. ويندرج في هذا الإطار ترؤس المغرب، منذ يناير 2014، لتشكيلة جمهورية إفريقيا الوسطى للجنة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة.

السيد الرئيس،

منذ أن أصبحت عضوا في هيئة الأمم المتحدة، انخرطت المملكة المغربية في خلق علاقات تضامن فاعل بين أعضاء المجتمع الدولي من خلال تقوية روابط الشراكة البناءة والمثمرة بين الشمال والجنوب من جهة، وعبر تعزيز التعاون جنوب-جنوب كأولوية استراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة لفائدة كل شعوب العالم، من جهة أخرى.

ومتابعة منها على جعل قضية التنمية المستدامة في محور اهتمامات المنتظم الدولي، انخرطت المملكة في مسلسل بناء وتعزيز شراكة عالمية من أجل تنمية بشرية مستدامة متضامنة. وفي هذا الصدد، تثنى بلادى برنامج أهداف التنمية المستدامة الذى تبنته الأمم المتحدة في سبتمبر الماضى، باعتباره التزاما سياسيا توافقنا من خلاله على أرضية مشتركة لمواصلة مسيرتنا من أجل تحقيق تطلعات الشعوب النامية التواقفة للعيش الكريم.

وفي هذا الصدد، تؤكد المملكة المغربية على ضرورة العمل على تحقيق وسائل تنفيذ هذا البرنامج من خلال تأمين تمويل أجندة 2030 للتنمية المستدامة، كما تؤكد على وجوب تظافر جهود الجميع من أجل وضعه موضع التنفيذ الصحيح والفعال. فمنظمة الأمم المتحدة مطالبة بأن تكيف عملها وبرامجها بشكل يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والدول الأعضاء مطالبة من جهتها باتخاذ الإجراءات اللازمة وتبني السياسات المناسبة لتبني تلك الأهداف وتوفير تمويل كاف لها من أجل الوصول إلى تحقيقها بشكل كامل في أفق 2030.

وفي إطار جهود المملكة المغربية لتعزيز التنمية على المستوى الوطني، فإن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي أطلقها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، في مايو 2005، تعتبر أحد أعمدة المشروع المجتمعي للمغرب. فهي تنطلق من منظور متكامل للتنمية، بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية والبيئية جاعلة الانسان في صلب اهتماماتها. وقد حقق هذا المشروع التنموي الوطني نتائج مشجعة في مجالات محاربة الفقر والهشاشة والإقصاء، وتطوير البنيات التحتية، والتغطية الصحية وفك العزلة عن العالم القروي وتشجيع الأنشطة المدرة للدخل.

وانطلاقا من قناعتها بالمصير المشترك، وضعت المملكة المغربية تعزيز التضامن مع الدول الإفريقية في صلب سياستها الخارجية، ودأبت على الدفاع عن القضايا الإفريقية المرتبطة بترسيخ السلم والأمن في القارة إضافة إلى قضايا التنمية ومحاربة الفقر. كما عملت على تقاسم تجربتها في مجال التنمية البشرية مع عدد من الدول الإفريقية من خلال إنجاز مشاريع للتنمية البشرية والخدمات الاجتماعية في مجالات أساسية كالتعليم والتكوين والماء والفاحة والأمن الغذائي والكهربة والصحة، والتي لها تأثير مباشر على حياة السكان.

وفي هذا الصدد، تجدد المملكة المغربية نداءها لمنظمة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية، الإقليمية والدولية، من أجل إعداد خطة عمل للتحويل الاقتصادي في إفريقيا، وتوفير موارد قارة لتمويلها.

وبخصوص مسألة التنمية المستدامة في علاقتها بالبيئة، يتطلع المغرب من خلال استضافته للمؤتمر 22 للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المزمع عقده بمراكش في نوفمبر 2016، إلى جعل هذا الموعد العالمي فرصة لإسماع صوت البلدان الإفريقية، على غرار باقي مناطق العالم الأكثر عرضة للانعكاسات السلبية لتدهور البيئة وتغير المناخ.

وتحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس، تظل المملكة المغربية ملتزمة وعازمة على أن تجعل من مؤتمر مراكش محطة حاسمة لتفعيل اتفاق باريس. وذلك من خلال وضع الحلول اللازمة لضمان تنمية اقتصادية مستدامة وتبني إجراءات عملية وبلورة مشاريع مهيكلية لتنفيذ الالتزامات الدولية لمكافحة تغير المناخ، وفقا لاتفاق باريس. في هذا الإطار يود المغرب التأكيد على أن نجاح تفعيل مقتضيات اتفاق باريس يبقى رهينا بتعبئة الموارد المالية اللازمة والمهيكلية بشكل جيد وبتنمية القدرات وكذا الولوج المبسط الى التمويلات.

وفي هذا السياق، تحرص المملكة المغربية على أن يولي المؤتمر اهتماما خاصا لمصالح دول الجنوب بما فيها الدول الافريقية و الدول الجزرية الصغيرة، التي تعاني من ويلات التحولات المناخية.

وبهذه المناسبة، يوجه المغرب، الذي أودع وثائق التصديق على اتفاق باريس، نداء لباقي الدول الأطراف من أجل تسريع مساطر التصديق على هذا الاتفاق بغرض ضمان دخوله حيز النفاذ في أقرب الآجال، كتعبير قوى عن الالتزام الفعلي للمنتظم الدولي.

ولا غرو أن المغرب سيعتمد على انخراط كل الأطراف وكل الفاعلين من غير الدول حتى يعكس مؤتمر مراكش تضامنا والتزامنا من أجل الحفاظ على مستقبل أجيالنا الحاضرة والمقبلة.

السيد الرئيس،

وضعت المملكة المغربية القارة الأفريقية في صلب سياستها الخارجية وستستمر في تعزيز كل الجهود الرامية إلى النهوض بالتنمية بإفريقيا. وانطلاقا من رؤية مستقبلية نيرة تستند إلى معرفة عميقة بقضايا القارة، ما فتئ جلالة الملك محمد السادس، الحامل لمشعل السلام والتنمية في القارة،

يقوم بمبادرات وزيارات عديدة للدول الإفريقية تستهدف بالأساس توثيق أواصر الأخوة والتعاون والتضامن بين الشعوب الإفريقية.

وفي هذا السياق، عبر جلالته في خطابه الأخير في 20 غشت 2016، بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب، عن الارتباط الوثيق الذي يجمع المغرب بإفريقيا بالقول " إن إفريقيا بالنسبة لنا ليست هدفا وإنما هي التزام، من أجل المواطن الإفريقي، أينما كان " وأن "مصلحة المغرب من مصلحة إفريقيا، ومصيره لا يمكن أن يكون بدونها. والتقدم والاستقرار، في نظرنا، إما أن يكونا مشتركين أو لا يكونا".

" إفريقيا بالنسبة للمغرب " يضيف جلالة الملك " أكثر من مجرد انتماء جغرافي، وارتباط تاريخي. فهي مشاعر صادقة من المحبة والتقدير، وروابط إنسانية وروحية عميقة، وعلاقات تعاون مثمر، وتضامن ملموس. إنها الامتداد الطبيعي، والعمق الاستراتيجي للمغرب".

وما قرار المغرب بالعودة إلى مكانه الطبيعي، داخل الاتحاد الإفريقي، إلا تجسيد لهذا الالتزام تجاه القارة الإفريقية، قصد مواصلة العمل على نصره قضايها. وبهذه المناسبة، أتوجه بخالص الشكر والعرفان لجل الدول الإفريقية التي طالبت برجوع المغرب إلى حضيرة الاتحاد الإفريقي، استشعارا منها لمكانة المغرب ودوره المحوري في إفريقيا، وكفاعل دولي للدفاع عن قضايا إفريقيا في كل المنتديات الدولية.

السيد الرئيس،

ستون سنة بعد انضمام المغرب إلى منظمنا العتيدة، وإيماننا منه بدور التكتلات الاقتصادية الجهوية الإقليمية في مواجهة التحديات الاقتصادية والأمنية والبيئية، حرص المغرب على توطيد علاقات حسن الجوار، في محيطه الإفريقي والمغاربي والمتوسطي. وفي هذا الصدد، ما فتئ جلالة الملك ينادى بضرورة العمل على إقامة نظام مغاربي جديد، وازن في محيطه الجغرافي وفاعل على

المستويين الجهوى والعالمي، وضامن للأمن والاستقرار في المنطقة على أساس احترام سيادة الدول الأعضاء ووحدتها الترابية.

ومن هذا المنطلق، تفاعل المغرب بكل جد وصدق ومسؤولية، مع نداءات مجلس الأمن الدولي، للبحث عن حل سياسي ونهائي ومتفاوض بشأنه للنزاع الإقليمي المفتعل حول الصحراء المغربية، من خلال طرح مبادرة الحكم الذاتي، التي أكدت القرارات المتتالية لمجلس الأمن بجديتها ومصداقيتها، كأرضية واقعية وواعدة لإيجاد حل نهائي لهذا النزاع المفتعل.

وقد جاء قرار مجلس الأمن الأخير ليعيد التأكيد على المحددات الأساسية للحل السياسي لهذا النزاع المفتعل، حيث طالب مجددا كافة الأطراف بالتحلي بالواقعية وروح التوافق، مؤكدا على ضرورة الانخراط الكامل والصادق لدول الجوار في المسلسل السياسي.

ومن هذا المنبر، يجدد المغرب استعدادة لمواصلة العمل، بكل صدق وعزيمة، مع الأمم المتحدة من أجل إيجاد حل سياسي تفاوضي ونهائي، يضمن للمملكة المغربية سيادتها ووحدتها الترابية، ويكفل لسكان أقاليمها الجنوبية التدبير الذاتي لشؤونهم الجهوية في إطار الديمقراطية والاستقرار والتنمية المندمجة، وتحصين منطقة غرب الشمال الإفريقي ودول الساحل من مخاطر الانفصال والبلقنة والتطرف والإرهاب.

السيد الرئيس،

إن الذكرى الستين لانضمام المملكة المغربية إلى هيئة الأمم المتحدة، تعد مناسبة سانحة للتذكير بالتزام المملكة لجعل حماية حقوق الإنسان والدفاع عن الحريات الأساسية خيارا لا رجعة فيه، في إطار استراتيجية شاملة، تروم النهوض بالعنصر البشري، وصيانة كرامته، ضمن نموذج مجتمعي ديمقراطي وحدائي.



ووفق هذا المنظور، أطلق المغرب أوراها إصلاحية كبرى، وحقق مكاسب متقدمة في مجالات تعزيز حقوق مواطنيه وحمايتهم، وخاصة تلك المتعلقة بالمرأة والطفل والشباب، وكذلك توسيع فضاء الحريات الفردية والجماعية، وفق مقاربة تضع حقوق الإنسان في صلب التنمية البشرية المستدامة.

كما عمل المغرب بجدية وصدق على تكريس هذه الرؤية المندمجة، في سائر المحافل الجهوية والدولية. وقد لعب المغرب دورا فعالا ونشيطا في إحداث آليات عمل مجلس حقوق الإنسان وتطويرها، من ضمنها آلية المراجعة الدورية الشاملة التي يعد المغرب مهندسها. كما اتخذت المملكة العديد من المبادرات بمعية شركائها داخل المجلس لتعزيز منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، فضلا عن احتضان المغرب للمنتدي العالمي الثاني لحقوق الإنسان سنة 2014 الذي يترجم اعترافا دوليا بإنجازات المملكة في هذا المجال.

ولن يدخر المغرب أي جهد لجعل المبادئ النبيلة لحقوق الإنسان عنصر تقارب ووثام بين الأمم، في احترام لاختلاف وتنوع مكونات المجتمع الدولي والعمل من أجل انبثاق رؤية مسؤولة، حول القيم الأصيلة لحقوق الإنسان، بعيدا عن التوظيف السياسي المغرض لغاياتها النبيلة .

### السيد الرئيس

تبنت المملكة المغربية، كعضو فاعل ونشيط في الأمم المتحدة، موقفا واضحا وحازما في المجهودات الدولية لمكافحة الإرهاب الدولي، কিفما كان مصدره أو أسبابه. كما انخرطت المملكة، بجدية ومسؤولية، في كافة جهود التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف، على الصعيدين الإقليمي والدولي، من أجل مكافحة ظاهرة الإرهاب، مؤكدة بذلك عزمها على مواصلة جهودها من خلال السهر على احترام التزاماتها، بشكل دقيق، في هذا المجال، لمنع إعداد أو تمويل أو تنفيذ أعمال إرهابية انطلاقا من التراب المغربي .

ويجدر التذكير في هذا الصدد، أن المغرب كان من بين أوائل الدول التي قدمت، في أبريل الماضي، تقريراً وطنياً، شاملاً ومفصلاً، عن تنفيذ مقتضيات القرار رقم 2253 لمجلس الأمن الدولي، الصادر في 17 ديسمبر 2015، بخصوص محاربة الإرهاب والقضاء على مصادر تمويله. وقد استعرض التقرير، بنداً ببند، التدابير والخطوات التي اتخذها المغرب تنفيذاً للالتزامات المترتبة على الدول بمقتضى القرار المذكور.

وعلى المستوى الوطني، اعتمد المغرب سياسة صارمة وواضحة في مجال مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، ووضع إستراتيجية شاملة ومتعددة الأبعاد، تستمد جوهرها من استراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وتعتمد مقاربة دينية واجتماعية وحقوقية وأمنية مندمجة.

وفي هذا المضمار، أطلق المغرب عدداً من المبادرات من ضمنها مبادرة محاربة ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب بشراكة مع هولندا في إطار المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب. ويسعى المغرب، إلى جانب هولندا، من خلال رئاستهما المشتركة، هذه السنة، لهذا المنتدى، إلى توسيع دائرة الشراكات الدولية والإقليمية لتعزيز الجهود المبذولة على المستوى العالمي لمكافحة هذه الظاهرة.

وعلى الصعيد الأممي، أطلق المغرب مبادرة لإنشاء مجموعة أصدقاء مكافحة الإرهاب بالأمم المتحدة تستهدف الإسهام في خلق الانسجام المطلوب بين كل المبادرات الطوعية الهادفة إلى مكافحة الإرهاب في جميع أشكاله ومظاهره.

وعلى المستوى الإقليمي، وضع المغرب تجربته في مجال تدبير الشأن الديني رهن إشارة الدول الشقيقة والصديقة التي عبرت عن رغبتها في الاستفادة من النموذج المغربي، لتوفير تكوين علمي وديني لأئمتها، متشعب بمبادئ التعايش والانفتاح وقيم الوسطية ونهج الاعتدال. حيث أنه، كما قال جلالة الملك، في خطابه الأخير بمناسبة ذكرى عشرين غشت "أمام انتشار

الجهالات باسم الدين فإن على الجميع، مسلمين ومسيحيين ويهودا، الوقوف في صف واحد من أجل مواجهة كل أشكال التطرف والكرهية والانغلاق. وتاريخ البشرية خير شاهد على أنه من المستحيل تحقيق التقدم في أي مجتمع يعاني من التطرف والكرهية لأنهما السبب الرئيسي لانعدام الأمن والاستقرار".

إن المملكة المغربية تعتقد جازمة أن الأمم المتحدة ينبغي أن تظل الإطار المركزي للمضي قدما في مكافحة الإرهاب. كما تؤكد المملكة استعدادها التام لتتقاسم مع شركائها خبراتها والممارسات الجيدة التي طورتها في حربها ضد الإرهاب، وتبقى منفتحة على أي مبادرة تروم محاربة هذه الظاهرة، علما أن مكافحة الإرهاب مسؤولية مشتركة بين جميع الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة، تتطلب التزاما عالميا على تنفيذ أحكام جميع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب، وتستلزم تبني مقاربة تعاونية وتضامنية، على المستوي الثنائي وعلى المستويين الإقليمي وما دون الإقليمي.

### السيد الرئيس،

بنفس الإرادة، يواصل المغرب جهوده في مجال الوساطة والتسوية السلمية للنزاعات في محيطه الإقليمي. وفي هذا الصدد، يسرت المملكة المغربية اجتماع الفرقاء الليبيين بالمغرب، ودعمت مساعيهم التي توجت، برعاية المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لليبيا، بتوقيع اتفاق الصخيرات السياسي.

إن المملكة المغربية التي تساند انبثاق حل سياسي متوافق بشأنه للأزمة الليبية، يضع حدا لإراقة دماء الأبرياء، ويحفظ لليبيا وحدتها الوطنية و سيادتها الترابية، لتجدد من هذا المنبر دعوتها كافة القوي السياسية الليبية إلى تبني الحوار كطريق وحيد لوضع اتفاق الصخيرات موضع التنفيذ والعمل وفقا لمقتضياته بدون إقصاء أو تهميش، بما يمكن الشعب الليبي الشقيق من

تحقيق طموحاته المشروعة في الاستقرار والوحدة الوطنية والتنمية المستدامة، في جو تسوده الحرية و الكرامة و الديمقراطية، بعيدا عن نزوعات التطرف و الإرهاب والتجزئة والانقسام.

كما لا يدخر المغرب أى جهد للمشاركة في تحقيق التنمية وإرساء السلم والاستقرار في منطقة الساحل والصحراء، حيث لعب المغرب دورا بارزا، من داخل مجلس الأمن، كعضو غير دائم خلال سنتي 2012 و 2013، في اطلاق استراتيجية الأمم المتحدة المندمجة لمنطقة الساحل، وهي استراتيجية تعتمد الحكامة الجيدة والأمن والتنمية في إطار مقاربة مندمجة تستهدف تعزيز الاستقرار والتنمية بهذه المنطقة.

السيد الرئيس

تعتبر المملكة المغربية أن القضية الفلسطينية تشكل أزمة جوهرية في الشرق الأوسط، ولديها اليقين أن هذه المنطقة الحساسة من العالم لا يمكن أن تنعم بسلام عادل ودائم دون تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه المشروع في إقامة دولته فلسطين، مستقلة وقابلة للحياة، وعاصمتها القدس الشرقية.

كما يود المغرب التعبير عن انشغاله العميق للجمود الذي يطبع مسلسل المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، ويدعو، في هذا الصدد، المجتمع الدولي والدول النافذة إلى العمل بشكل أكثر حزما وفعالية بغية توفير الظروف اللازمة لاستئناف المفاوضات المباشرة بين فلسطين وإسرائيل، وفق أهداف وجدول زمني محددين.

إن إحياء عملية السلام يجب أن يتم على أسس متينة، وفقا لضوابط الشرعية الدولية، والالتزامات والاتفاقات السابقة بين الأطراف المعنية، وخارطة الطريق، ومبادرة السلام العربية، سعيا وراء ضمان حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف.

وستظل المملكة المغربية متشبثة بالسلام لتسوية القضية الفلسطينية، من خلال مساندتها للمبادرات الجادة الهادفة لتهيئة الظروف الملائمة، والمحفزات الواقعية، لتحقيق حل الدولتين، بما فيها المبادرة الفرنسية، ذات البعد الدولي الشامل، والمسعى المصرى ذو الأثر الإقليمي الواقعي، وهو مطلب منسجم مع دعوة المغرب إلى استئناف الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي لمفاوضات هادفة، تتجاوز العوامل التي أدت إلى فشلها في السابق.

إن ما تعرفه مدينة القدس الشريف، من انتهاكات واستيطان وتهجير، بهدف تغيير الوضع القانوني والديمقراطي لهذه المدينة المقدسة يشكل انتهاكا صارخا للمواثيق الدولية ويتطلب تدخلا عاجلا لكل القوي المحبة للسلام.

وفي هذا الإطار، ما فتئ صاحب الجلالة الملك محمد السادس، بصفته رئيسا للجنة القدس، يثير انتباه المجتمع الدولي إلى خطورة تهاوى إسرائيل في مخططاتها الرامية إلى تغيير الوضع القانوني والديمقراطي والديني لمدينة القدس، ويحث القوي الدولية المؤثرة على العمل على تطبيق مقتضيات الشرعية الدولية، لكي تبقى القدس، كما كانت، رمزا للتعايش والسلام بين الديانات التوحيدية.

### السيد الرئيس،

بعد مرور أكثر من سبعين سنة على الوجود الفعلي لمنظمتنا الأممية، فإننا اليوم في أمس الحاجة إلى أمم متحدة متجددة قوية وفاعلة. ووفق هذا المنظور، يجدر بنا اليوم تجديد تشبثنا الصادق بمبادئ منظمتنا، والتعبئة الفعالة لطاقتنا، لتأهيلها وإصلاحها وتقويتها، بكيفية جادة، باعتبارها الإطار الأنجع للعمل متعدد الأطراف قصد إيجاد الحلول الملائمة للمشاكل والأزمات الراهنة، وصولا إلى بناء نظام عالمي عادل ومنصف قادر على أن يضمن الأمن والسلم لأجيالنا الحالية والمستقبلية.

والسلام عليكم ورحمة الله